الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4676 | الأحد | 2 ربيع الأول 1445 هـ | 17 سبتمبر 2023 م | السنة السادسة عشرة

السودان : قصف مدفعي بالخرطوم .. والبرهان يتوجه إلى أوغندا

«وكالات» : دوّت أصوات قصف مدفعي وانفجارات جنوبي العاصمة السودانية الخرطوم، في حين قال الجيش، إنه سلم الصليب الأحمر عشرات الأطفال الذين كانوا يقاتلون إلى جانب الدعم السريع. يأتي ذلك في وقت توجّه فيه رئيس مجلس السيادة السوداني عبدالفتاح البرهان، أمس السبت، إلى أوغندا في زيارة رسمية.

ونقلت مصادر محلية بسماع أصوات قصف مدفعي في منطقة الحزام جنوبي العاصمة الخرطوم، وقالت تلك المصادر، إن انفجارات متتالية دوّت حول الأحياء المجاورة لسلاح المدرعات التابع للجيش السوداني جنوبي الخرطوم.

وأكد مصدر عسكري للجزيرة أن الجيش دمر قوة من الدعم السريع شرقي مطار الخرطوم وكبدها خسائر في الأرواح والمعدات، وهاجم بالطيران والمدفعية الثقيلة والمسيرات مناطق جنوبي الخرطوم حول معسكر طيبة، وحي المعمورة ومحيط كبري المنشية شرقي الخرطوم، كما هاجم الجيش مناطق عدة في الخرطوم بحري، في كل من كوبر، وحلة كوكو، وكافوري، والحاج يوسف، وشمبات وأحياء الناقلة وحلة حمد، والحلفايا.

في هذه الأثناء، قال الجيش السوداني في بيان، إنه سلّم ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أم درمان 30 قاصرا دون سن 18 كانوا يقاتلون مع قوات الدعم السريع.

وأكد الجيش أن تسليم الأطفال جاء التزاما بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقانون حماية الطفل، على أن يسلمهم ممثلو المنظمة الدولية إلى المجلس القومي لرعاية الطفولة، تمهيدا لتسليمهم إلى ذويهم.

ولم يصدر تعقيب فوري من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أو قوات الدعم السريع بشأن بيان الجيش.

على صعيد آخر، أدانت مندوبة الولايات المتحدة الدائمة لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد، تهديد القادة العسكريين في السودان بإنهاء مهمة الأمم المتحدة في السودان، ووصفته بالأمر غير المقبول.

وأضافت غرينفيلد في لقاء مع مجلة «فورين بوليسي» الأميركية أن هذا التهديد مُدان، وعلى قادة العسكر سحبه على الفور، لا سيما أن البعثة مهمة لضمان استمرار الأمم المتحدة في دعم الشعب السوداني، حسب تعبيرها.

وحثت غرينفيلد القادة العسكريين في السودان على البحث عن طريقة للعمل مع الأمم المتحدة لفتح الممرات الإنسانية لمرور المساعدات، وأن يمنحوا التأشيرات للعاملين في المجال الإنساني.

وفي سياق متصل، أكدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان (يونيتامس)، الجمعة، أنها ظلت على اتصال وثيق مع الجيش والدعم السريع لحثهما على وقف إطلاق النار.

وأضافت في بيان نشر على حسابها الرسمي في فيسبوك، أن 5 أشهر مضت على اندلاع الحرب بين القوات المسلحة والدعم السريع، وبعثة يونيتامس «ظلت على اتصال وثيق مع كلا الجانبين، لحثهما على الالتزام بوقف إطلاق النار بصورة جدية، والانتقال نحو وقف دائم للأعمال العدائية».

الجيش قصف بالمدافع مواقع للدعم السريع جنوبي الخرطوم

على صعيد آخر، توجّه رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان أمس السبت، إلى أوغندا في زيارة رسمية، لبحث القضايا المشتركة بين البلدين، وتعزيز العلاقات الثنائية.

وذكر بيان صادر عن مجلس السيادة، أن البرهان سيجري خلال الزيارة (غير محددة المدة)، مباحثات مع رئيس جمهورية أوغندا يوري موسفيني، تتناول مسار العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها، والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

وتعد زيارة البرهان إلى أوغندا السادسة من نوعها، بعد مصر، وجنوب السودان، وقطر، وإريتريا، وتركيا منذ اندلاع القتال بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منتصف أبريل الماضي.

وفي إطار آخر، حذّرت قوى الحرية والتغيير (التجمع السياسي المدني الرئيس في السودان) من أن البلاد قد تنقسم وتنزلق إلى حرب أهلية طويلة الأمد، إذا شكّل جانبا الصراع العسكريان حكومتين متناحرتين.

وقالت قوى الحرية والتغيير –في بيان نشرته الجمعة عبر فيسبوك–، إن تلويح طرفي الصراع بتكوين حكومة في مواقع سيطرتهما سيترتب عليه تفتيت البلاد وتقسيمها، مؤكدة رفضها التام لهذا الإجراء.

ويأتي بيان قوى الحرية والتغيير بعد أن هدد قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي) بتشكيل سلطة حاكمة في المناطق الخاضعة لسيطرة قواته.

وفي المقابل، كان مسؤول كبير في مجلس السيادة السوداني قال، إن هناك حاجة إلى تشكيل حكومة تصريف أعمال.

ويخوض الجيش السوداني والدعم السريع منذ منتصف أبريل الماضي اشتباكات لم تفلح أي هدنة في إيقافها، ما خلّف 5 آلاف قتيل أغلبهم مدنيون، وأكثر من 12 ألف جريح، حسب الإحاطة التي قدمها المبعوث الأممي المستقيل فولكر بيرتس، أمام مجلس الأمن الدولي في 13 سبتمبر الجاري.

وتسبب القتال بين الجانبين في أزمة إنسانية في السودان، الذي أصبح عدد النازحين فيه أكبر من أي دولة أخرى، إذ تقول المنظمة الدولية للهجرة، إن أكثر من 4 ملايين شخص نزحوا منذ أبريل الماضي، وفرّ أكثر من مليون شخص آخرين إلى دول الجوار.

ويتبادل الجيش والدعم السريع اتهامات بالمسؤولية عن بدء القتال وارتكاب انتهاكات خلال الهدنات المتتالية.

وزير الخارجية الإماراتي : الاتفاق الإبراهيمي خطوة مهمة لتحقيق السلام

وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان

«وكالات» : قال وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان إن توقيع «الاتفاق الإبراهيمي» للسلام «شكّل خطوة مهمة نحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط وتعزيز الاستقرار والأمن لشعوب المنطقة».

وأشار، في بيان نشر على صفحة وزارة الخارجية الإماراتية بموقع إكس (تويتر سابقا)، إلى أن الإمارات وإسرائيل تحتفيان في 15 سبتمبر بـ«الذكرى الثالثة للاتفاق الإبراهيمي للسلام التاريخي»، وتمضيان قدما «في تعزيز الشراكة والتعاون الثنائي في عدة مجالات».

وأضاف أنهما تعملان من خلال الاتفاقيات الثنائية على «إيجاد فرص نمو جديدة لشباب المنطقة، ما يساهم بدوره في الجهود العالمية لدعم السلام والازدهار».

وفي منتصف سبتمبر 2020، وقّعت إسرائيل مع الإمارات والبحرين، في البيت الأبيض بواشنطن، اتفاقيات لتطبيع العلاقات برعاية الولايات المتحدة.

وجاء توقيع الاتفاقيات بعد مرور 26 عاما على آخر اتفاق وقّعته إسرائيل مع دولة عربية، هي الأردن.

أردوغان: قد نتخلى عن مساعي الانضمام للاتحاد الأوروبي

«وكالات» : في تحول مفاجئ، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس السبت، أن تركيا قد تفترق عن الاتحاد الأوروبي، ما يعني أن البلاد تفكر في إنهاء مساعيها للانضمام إلى الكتلة المكونة من 27 دولة.

وصرح أردوغان للصحافيين قبيل مغادرته لحضور الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، بأن «الاتحاد الأوروبي يبذل جهودا لقطع العلاقات مع تركيا».

كما أضاف «سنقوم بتقييم الوضع، وإذا لزم الأمر سوف نفترق عن الاتحاد الأوروبي».

جاءت تصريحات أردوغان في معرض رده على سؤال حول تقرير حديث اعتمده البرلمان الأوروبي، والذي جاء فيه أن «عملية الانضمام لا يمكن استئنافها في ظل الظروف الحالية».

كما دعا التقرير الاتحاد الأوروبي إلى استكشاف «إطار مواز وواقعي» للعلاقات بين الكتلة وتركيا.

يذكر أن تركيا تقدمت بطلب للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عام 1999، وبدأت محادثات الانضمام عام 2005. وتم تجميد مفاوضات الانضمام عام 2018 بسبب «التراجع الديمقراطي»، وفقا للبرلمان الأوروبي.

أتى بيان أردوغان بعد أكثر من أسبوع من تأكيد وزير الخارجية التركي عزم بلاده الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وحث الكتلة على اتخاذ خطوات شجاعة لدفع محاولتها.

يشار إلى أن العلاقات توترت بين أنقرة والاتحاد الأوروبي منذ محاولة الانقلاب في يوليو 2016 في تركيا.

إثيوبيا: سنضيف 5 توربينات جديدة لسد النهضة

وزير المياه والطاقة الإثيوبي هابتامو إيتيفا

«وكالات» : قال وزير المياه والطاقة الإثيوبي هابتامو إيتيفا إن بلاده تعتزم تركيب وتشغيل خمسة توربينات أخرى على سد النهضة، إلى جانب عمل توربينين حاليين تم تشغيلهما في أغسطس من العام الماضي.

وخلال مقابلة مع التلفزيون الرسمي أوضح الوزير الإثيوبي أن التوربينات الخمسة في حال دخولها حيز التشغيل سوف تنتج 1180 ميغاواتا من الطاقة، وهو ما يعادل متوسط إنتاج أربعة سدود تعمل في مناطق مختلفة من إثيوبيا، مبينا أنه عند الانتهاء من تركيب وتشغيل كافة توربينات سد النهضة والبالغ عددها 13 توربينا فإن السد سوف ينتج 5150 ميغاواتا من الكهرباء.

وكانت إثيوبيا قد أعلنت قبل نحو أسبوع عن الملء الرابع والأخير لخزان سد النهضة على نهر النيل الأزرق، وهو ما نددت به مصر دولة المصب لنهر النيل، واعتبرته انتهاكا جديدا من أديس أبابا وعبئا على المفاوضات التي استؤنفت بينهما مؤخرا.

كما اعتبر بيان صادر عن الخارجية المصرية أن ذلك الملء يعد استمرارا من جانب إثيوبيا في انتهاك لاتفاق إعلان المبادئ الموقع بين مصر وإثيوبيا والسودان عام 2015، والذي ينص على ضرورة اتفاق الدول الثلاث على قواعد ملء وتشغيل السد الإثيوبي قبل الشروع في عملية الملء.

وجاء الإعلان الإثيوبي بعد أسبوعين من جولة مفاوضات جديدة بشأن تعبئة السد بين مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من جهة أخرى، علما بأن المفاوضات بين الدول الثلاث كانت قد استؤنفت بالقاهرة في 27 أغسطس الماضي بعد توقف استمر أكثر من عامين.

وعلى مدى سنوات تمسكت مصر والسودان بالتوصل أولا إلى اتفاق ثلاثي على ملء وتشغيل السد، لضمان استمرار تدفق حصتيهما السنوية من مياه نهر النيل، لكن إثيوبيا دأبت على رفض ذلك والتأكيد على أن سدها –الذي بدأت تشييده قبل نحو عقد– لا يستهدف الإضرار بأحد.

ومنذ إطلاق المشروع عام 2011 أثار سد النهضة نزاعا بين أديس أبابا والقاهرة والخرطوم اللتين تعتمدان على النيل في مواردهما المائية.

وفي 2011 أطلقت إثيوبيا المشروع الذي تقدر قيمته بنحو أربعة مليارات دولار ويهدف إلى بناء أكبر سد لإنتاج الطاقة الكهرومائية في أفريقيا، لكنه يثير توترات إقليمية، خصوصا مع مصر التي تعتمد على نهر النيل لتوفير نحو 90% من حاجتها من مياه الري والشرب.

ويقع سد النهضة على النيل الأزرق في منطقة «بني شنقول–قمز» على بعد نحو ثلاثين كيلومترا من الحدود مع السودان، ويبلغ طوله 1800 متر وارتفاعه 145 مترا.

إيران تنتقد مساعي أمريكية للربط بين طائراتها المسيرة وملفها النووي

«وكالات» : قال مندوب إيران الدائم لدى الأمم المتحدة سعيد إيرواني إن مساعي واشنطن للربط بين «الاستخدام المزعوم» للطائرات المسيرة في حرب روسيا على أوكرانيا وبين قرار مجلس الأمن الدولي الخاص بالاتفاق النووي أمر مضلل.

وأوضح إيرواني في رسالة إلى مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أن اتهام إيران بانتهاك القرار 2231 الخاص بالاتفاق النووي الإيراني لا أساس له من الصحة على الإطلاق.

وأشار إلى أن الولايات المتحدة مستمرة في اتهاماتها المتكررة ونشر معلومات كاذبة، والآن تسعى مرة أخرى لطرح ادعاءات لا أساس لها ضد إيران في ما يتعلق بالصراع المستمر في أوكرانيا.

طهران تتهم واشنطن بنشر معلومات كاذبة

ورفض السفير الإيراني ما قال إنها «اتهامات مفبركة»، مشيرا إلى أن الأدلة التي قدمتها وكالة استخبارات الدفاع الأميركية باعتبارها «معلومات سرية» ملفقة بالكامل وليست لها أي صفة قانونية.

وأكد أن طلب واشنطن المتكرر وغير المبرر إلى الأمانة العامة للتحقيق في انتهاك إيران بنود الاتفاق النووي ليس له أي أساس قانوني.

وكانت الخارجية الإيرانية قد وصفت –في بيان الجمعة– قرار فرنسا وبريطانيا وألمانيا والاتحاد الأوروبي عدم تنفيذ التزاماتها بالاتفاق النووي بعد مرور ثماني سنوات على توقيعه بأنه إجراء غير قانوني ويتعارض مع التزاماتها بموجب الاتفاق والقرار الدولي 2231.

وجاء البيان الإيراني عقب إعلان كل من لندن وباريس وبرلين أنها ستبقي عقوباتها السارية على إيران إلى ما بعد تاريخ 18 أكتوبر الجاري والمنصوص عليه في اتفاق 2015 بشأن البرنامج النووي لطهران، مع تأكيد التزامها منع إيران من حيازة السلاح النووي.

وجاء في خطة العمل الشاملة المشتركة –وهي التسمية الرسمية لاتفاق 2015 النووي– أن «سلسلة عقوبات للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ينبغي أن ترفع في 18 أكتوبر، هذه العقوبات تستهدف خصوصا الأفراد والكيانات الضالعين في البرنامج الصاروخي الإيراني وبرنامج الأسلحة النووية وأسلحة أخرى».

المدعي الخاص الأمريكي يطلب إصدار أمر للحد من تصريحات ترامب

«وكالات» : طلب المدّعي الخاص الأمريكي جاك سميث من القاضية تانيا تشاتكن –الجمعة– إصدار أمر حظر نشر بحق الرئيس السابق دونالد ترامب قبل محاكمته الفدرالية بتهمة محاولة تزوير نتائج الانتخابات الرئاسية في 2020.

واعتبر سميث أمام محكمة واشنطن الفدرالية أن الانتقادات المتكررة من ترامب لمسؤولي وزارة العدل وسكان واشنطن والقاضية المكلفة بالملف تانيا تشاتكن، قد تؤثر على مواقف هيئة المحلّفين التي ستتألف من سكان محليين.

وردّ ترامب سريعا على منصته «تروث سوشال» بالقول «إنهم يسرّبون معلومات ويكذبون ويقاضون ولن يسمحوا لي بالكلام». وسبق لترامب أن اتهم تشاتكن بأنها «تكرهه» ووصف مكتب المدعي الخاص بأنه «فريق من البلطجية».

واعتبر سميث أن تصريحات ترامب «قد يكون لها تأثير ملموس على حياد هيئة المحلّفين وفي الوقت نفسه على شهادات الشهود». وأضاف في وثيقة قضائية أن أي فرد يقرأ أو يسمع تعليقات ترامب «قد يخشى منطقيا أن يكون الهدف التالي لهجمات المدّعى عليه».

ويعد ترامب الأوفر حظا لنيل ترشيح الحزب الجمهوري في انتخابات الرئاسة الأميركية عام 2024، إلا أن الرئيس السابق يواجه اعتبارا من مارس المقبل إجراءات محاكمة في واشنطن في قضية محاولة التلاعب بنتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2020 التي خسرها لصالح منافسه الديمقراطي جو بايدن.

وستبدأ محاكمة ترامب في الرابع من مارس 2024 عشية «الثلاثاء الكبير»، وهو اليوم الذي يدلي فيه الناخبون الجمهوريون بأصواتهم في الانتخابات التمهيدية للحزب لاختيار مرشحهم.

وحتى ذلك الحين، يسعى سميث إلى أن يُمنَع الملياردير الجمهوري من الإدلاء بأي تصريحات مهينة بحق أي شخص ذُكر اسمه في القضية أو قد يُذكر أو بشأن الشهود المستقبليين.

واعتبر مكتب المدّعي أن هذه تصريحات ترامب تحوّلت إلى تهديدات حقيقية، لافتا إلى أنه «من الواضح أن هذه التهديدات سببها التصريحات المتكررة الصادرة عن المتّهم».

وفي منتصف أغسطس الماضي، أوقفت امرأة في ولاية تكساس على خلفية توجيهها تهديدات بالقتل للقاضية تشاتكن التي لم تستجب بعد لطلب سميث بالحد من تعليقات ترامب قبل محاكمته.